



بيان الجمهورية اليمنية

الدورة السادسة عشر لمؤتمر الدول الأطراف
في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة

يلقيه سعادة السفير/ عبدالله علي فضل السعدي
المندوب الدائم للجمهورية اليمنية لدى الامم المتحدة
نيويورك

١٣-١٥ يونيو ٢٠٢٣

السيد الرئيس،

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

اسمحوا لي بدايةً أن أعرب عن تقديرنا للجهود المبذولة لتحضير هذه الدورة ولا يفوتنا تهنئة جميع أعضاء المكتب على انتخابهم مع التمنيات لهم بالتوفيق والنجاح.

السيد الرئيس ،،

أن الجمهورية اليمنية ومن منطلق ايمانها بمساواة جميع المواطنين في الحقوق والواجبات العامة بمن فيهم فئة الأشخاص ذوي الإعاقة كجزء لا يتجزأ من المجتمع اليمني كانت من أوائل الدول التي صادقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، وعلى الرغم من الظروف التي تمر بها تسعى اليمن للوفاء بالتزاماتها نحو تحقيق الأهداف المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، وأصدرت العديد من التشريعات والقوانين الوطنية المتعلقة بتعزيز وضمن حقوق هذه الفئة من المجتمع.

ونص القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٩٩ بشأن رعاية وتأهيل المعاقين على التمتع بهذه الحقوق على قدم المساواة بين المواطنين، بما في ذلك الحق في الرعاية الصحية المجانية التي تشمل تحديد درجة الإعاقة والتدخل المبكر للحد منها، وتوفير الأجهزة التعويضية والأطراف الصناعية وتعزيز فرصهم في العمل في القطاعين العام والخاص بما في ذلك توفير قروض ميسرة لبدء مشاريعهم الخاصة.

السيد الرئيس ،

وفي هذا السياق واستجابة للالتزام الحكومة اليمنية تجاه هذه الفئة يهتم صندوق رعاية وتأهيل المعاقين بإشراف من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالرعاية الصحية والتعليمية الكاملة للمعاق في جميع المحافظات، إلى جانب دعم الجمعيات والمؤسسات ومراكز تأهيل ذوي الهمم والاحتياجات الخاصة وتحسين أوضاعهم وضمن الحياة الكريمة لهذه الفئة .

السيد الرئيس ،

أن الأشخاص ذوي الإعاقة في اليمن هم من أكثر الفئات تضرراً بسبب الحرب التي شنتها المليشيات الحوثية الإرهابية على الشرعية الدستورية والاجماع والتوافق الوطني وتطلعات الشعب اليمني بمختلف مكوناته، حيث تعطلت العديد من الإسهامات والجهود التي بذلت في نيل ذوي الإعاقة على حقوقهم على قدم المساواة مع جميع فئات المجتمع وعرقلة وصول المساعدات المخصصة لهذه الفئة المحتاجة وصعوبة تنقلهم بين المحافظات بسبب الحصار المفروض على بعض المحافظات من قبل هذه المليشيات . بالإضافة لزيادة عدد الأشخاص المصابين بإعاقات جسدية نتيجة الألغام التي زرعتها هذه المليشيات .

في الختام، تؤكد بلادي التزامها الثابت لتعزيز الجهود المبذولة لهذه الفئة من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والجهات ذات العلاقة وصندوق رعاية وتأهيل المعاقين، وحرص الحكومة اليمنية على تحقيق السلام الشامل والمستدام ورفع المعاناة الانسانية لضمان حصول هذه الفئة على سبل الرعاية و تنفيذ مشاريع تنموية تعزز من دورهم في المجتمع.

شكراً السيد الرئيس.